مجلة الجامعة الأسمرية
المجلد الرابع ، ديسمبر 2004م

المرأة في منظور النظرية العالمية الثالثة ودورها في مجالات العمل المختلفة

الأستاذ محمد أحمد الدوماني
جامعة المرقب

يعتبر وضع المرأة ومساهمتها في أي مجتمع أحد المعايير الأساسية لقياس درجة تقدمه، فلا يمكن أن يتقدم أي مجتمع في عصرنا الحاضر بخطى سريعة ومنتظمة مخلفاً وراءه النصف الآخر من أفراده في حالة تخلف.

ولذلك فإن التخلف في أي مجتمع لابد أن تنعكس آثاره مباشرة على تفكير أفراد المجتمع وسلوكهم واتجاهاتهم ، حيث يشكل هذا في حد ذاته أهم العوامل المعوقة لتقدم المجتمع و تنميته. إن التطور الاجتماعي وانتقال المجتمع من شكل إلى آخر، كشف إلى حد كبير زيف الأكاذيب التي روج لها المجتمع القديم حول القدرات العقلية المحدودة للمرأة، فعند قيام الثورة البرجوازية في أوروبا تكشفت حقيقة هذه المفاهيم عندما بدأت المرأة أولى خطواتها من أجل الانعتاق من العبودية والجهل والتخلف وذلك عندما أتيح لها المجال للانخراط الجدي والفعلي في الحياة العامة من خلال العمل المنتج، فنمو الصناعة ورأس المال الذي رافقه تطور هائل في العلوم الطبيعية والاجتماعية، كان له الفضل في تفتيت الأسس المادية والآيديولوجية للمجتمع الإقطاعي، فرفعت البشرية قيود الجهل والتخلف، ودخلت

الإنسانية مرحلة أرقى وأرفع من مستوى تطورها. وانعكس كل هذا التغير بالطبع على حياة المرأة وأوضاعها الاجتماعية، فتركت سجنها واتجهت إلى العمل لدى البرجوازية الصاعدة التي كانت في أمس الحاجة لليد العاملة، وأنجزت بذلك الكثير من المكاسب أهمها أنها أصبحت عضواً منتجاً وفاعلاً وليس معزولاً، وتحددت سلطة الرجل المطلقة عليها، فأصبحت المرأة العاملة المفكرة والمكتشفة التي تزاحم الرجل في عملية التطور في مختلف الأصعدة والمستويات.

إن أغلب المشاكل في حياة المرأة كإنسان مستقل قادر على العمل والإبداع وتحمل المسؤولية والمساهمة الفعلية في التنمية الاجتماعية والاقتصادية إنما تعود إلى التبعية الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والقانونية للرجل سواء أكان أباً أو أخاً أو زوجاً. وإن المرأة ممزقة الفكر بين تبعيتها التقليدية اجتماعياً ونفسياً وبين طموحاتها إلى تحقيق ذاتها بالشكل الذي تريده وليست المشكلة الاجتماعية بالنسبة للفتاة المتعلمة التي تدرك حقيقة الموقف الذي هي فيه أنها تخاف دائماً من رد فعل المجتمع على سلوكها في حالة رفضها العادات والتقاليد المتعارف عليها، فهي منذ الصغر متأثرة بالبيئة التقليدية وبتأثير المجتمع إذ تعتبر الزواج الحياة التي يمكن أن تعيشها وتحظى من خلالها (بالسترة) احترام المجتمع لها لذلك فهي تسعى للحصول على الزواج المناسب مع محاولة التوفيق بين آرائها وآراء أسرتها من نوعية الزوج ومكانته المادية والاجتماعية وهذا ما يفسر إلى حد ما النزعة المتناقضة في تصرفاتها وفي حالاتها النفسية والعصبية، في الجانب الاقتصادي ليهضم حق المرأة وجهدها وتدفع باستمرار إلى مواقع إنتاجية ثانوية وتتعرض لعدم الثقة بنفسها وإمكاناتها مما يجعلها تكتفي بمكانة مهنية هامشية وبذلك تظل في حالة تبعية للرجل الذي يحتكر الأعمال الأساسية مما يتيح له بسط نفوذه على المجتمع.

إن واقعا كهذا لا يمكن تغيره بين عشية وضحاها وإنما بفعل ضرورة تأريخية تزيل كل أسس التخلف الاجتماعي الفكرية والأخلاقية البائدة، وهذه مهمة القوى الثورية العربية التي يقع على عاتقها إنجاز واستكمال مرحلة الثورة الوطنية الجماهيرية والتي نراها اليوم لا تأخذ على عاتقها بصورة جدية للقيام بالمهام المسندة لها إلا أن المستقبل أمامها وهي وحدها وليس غيرها التي عليها أن تقوم بمثل هذا الدور، ومشاركة المرأة بهذه المهام ستكون كبيرة دون أدنى شك، ولها من

الطاقات والقدرات ما يؤهلها إذا وجدت الاهتمام الكافي أن تعطي الكثير، فالثقة بالمرأة تستمد من خلال الممارسة الثورية والجزئية التي تظهر من خلال عملها الجاد ومستوى ما تحققه من إنجازات ومكاسب على أرض الواقع والعمل وحده هو الكفيل بإتاحة الفرصة للمرأة أن تتحرر من جميع أشكال القهر والاستبداد.

وضع المرأة في بعض البلدان العربيـة

إن وضـع المـرأة في المجـتمعات الإسلامية والعربية، يتلخص في أنها كانت تعـيش على نمط واحد تظهر عليه العزلة والتقيد بالعادات والتقاليد التي تدعم سلطة الـرجل وبقـيت فـترة طـويلة محـرومة من حقوقها الاجتماعية مثل رأيها في الزواج ودورهـا في القـرارات الأسـرية وفي حقها في التعليم وقد تناول العديد من الباحثين وضـع المـرأة في المجـتمعات الإسـلامية والعـربية ووجد أن أوضاعها تختلف من مجـتمع إلى آخـر تـبعاً لدرجـة الـتقدم والتأخر لكل مجتمع وكان ذلك على النحو التالي:

- فالمرأة في الأردن لازال دورها في اتخاذ القرارات الأسرية محدوداً رغم عدم التميز بين الرجل والمرأة في القانون الأردني ورغم ما حققته المرأة من تقديم في العديد من الميادين وخاصة الحضرية منها.
- أما عن دور المرأة في سوريا فإن درجة انفتاحها على المجتمع ووعيها وثقافتها أصبحت كبيرة.
- والمرأة الفلسطينية لعبت دوراً فعالاً في الحياة الاجتماعية وقد توصلت الدراسة التي أجريت إلى نتائج مهمة عن المرأة العربية الفلسطينية حيث بلغت نسبة النساء المعيلات للأسر 36.2 ٪ من مجمع الأسر في الضفة الغربية 8.2 ٪ في الأردن 22.5 ٪ في سوريا 22 ٪ في لبنان وعن حرية الفتاة في التحرك خارج المنزل فقد تقلصت القيود التي كانت تحول دون ذلك وبلغت نسبة اللاتي يتمتعن بهذه الحرية 71 ٪ وبشأن اتخاذ قرار اختيار شريك الحياة فتبين أن عينة الدراسة يخترن الزوج بمحض إرادتهن وبلغت النسبة 76 ٪ من الفتيات عند سن الزواج.

- أما دور المرأة المصرية في اتخاذ القرارات فهو يتفاوت بتفاوت المستويات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية لكل أسرة، فالمرأة الحضرية حققت تقدماً كثيراً بشأن اندماجها بالمجتمع ودورها في الأسرة.
- أما في المجتمع السوداني فكانت المرأة متأثرة بأوضاع المجتمع واهتماماته الاجتماعية والقبلية وكانت تعاني من التخلف والجهل والأمية بعد مرحلة الاستقلال، وكان هناك اتجاه ثقافي في عامة المجتمع فشهدت البلاد نهضة تعليمية وكان نصيب المرأة كبيراً وخاصة المرأة الحضرية التي دخلت ميدان الإنتاج وأخذت تسهم مع الرجل في بناء البلد.
- كما أن المرأة في السعودية عاشت أوضاعاً مختلفة فكانت حبيسة البيت ولا يسمح لها بالتعليم وخاضعة للرجل خضوعاً تاماً ولم تستطع أن تخرج إلى التعليم وإلى الحياة إلاَ قبل فترة قصيرة جداً إذا استثنينا المرأة في المراكز الحضرية حيث نالت حظاً من التعليم تدرجت فيه و أرسلت إلى خارج البلاد في بعثات تعليمية وأصبحت طبيبة ومعلمة وأستاذة جامعية.
- أما المرأة التونسية فقد شاركت في حركة تحرير المرأة ودافعت عن حقوقها واستطاعت المرأة الحضرية أن تأخذ دورها في المجتمع فتعلمت ومارست حريتها إلى جانب دورها في المنزل.
- أما المرأة في المغرب وبخاصة في المناطق الحضرية فقد ساعدتها عوامل عدة في تشكيل شخصيتها، منها حقبة الكفاح من أجل الاستقلال ونمو الطبقة العاملة في المجتمع ونمو السكان فضلاً عن التحولات الاقتصادية التي شهدتها البلاد خلال المراحل الماضية كل هذه العوامل وغيرها بلورت شخصية جديدة للمرأة في المجتمع المغربي.

وهناك الكثير من الصور والنماذج الإيجابية للمرأة العربية فعلى الرغم من تخلف واقعنا فإننا نجد تصاعد نضالات المرأة في وقت الأزمات الوطنية، ومن النماذج العديدة في هذا المجال المناضلة الجزائية المعروفة (جميلة أبوحريد) التي شكلت صورة من التاريخ العربي المعاصر كنموذج للمرأة العربية المناضلة التي ما تزال ماثلة في الأذهان تجرعت مرارة السجون والتعذيب الوحشي على يد الاستعمار الفرنسي من أجل أن تحيا الجزائر وتنتصر.

يتضح من هذه الدراسات أن أمر وضع المرأة في المجتمعات العربية وخاصة في المراكز الحضرية في حالة تغير كما أنه مرتبط بأوضاع المجتمع نفسه من حيث تقدمه وتأخره فالظروف التي أحاطت بهذه المجتمعات وما تعرضت له من سيطرة أجنبية جعلها أكثر انفتاحاً وأسرع إلى تحرير المرأة. ولا تزال أوضاع المرأة في المجتمعات العربية تحتاج إلى دراسة بحث اجتماعي عميق يعرض فهم واقعنا الذي تعيش فيه وما طرأ عليه من تغير، ولهذا فإن معظم الدراسات المذكورة سابقاً عن وضع المرأة لم تستطع التعمق في فهم وضعها الجديد والمتغير بشكل يمكن معه الدخول في تفاصيل حياتها وشعورها وهي تعيش هذا الواقع المتغير.

المشاكل والصعوبات التي تواجه المرأة في الدخول في الحياة العملية

إن المشاكل والصعوبات التي تواجهها المرأة في محاولتها الدخول إلى الحياة العملية يمكن إرجاعها إلى عوامل عديدة اقتصادية واجتماعية وثقافية وتظهر هذه العوامل في حياة المرأة منذ الصغر حيث تتبلور أولاً في السياسة التربوية التي يتبعها الأهل والمعلمون ودورهم اللاشعوري في التميز بين الإناث والذكور المستند إلى أحكام مسبقة لا تساوي بينهم في القوة والذكاء والإقدام والجرأة.

وهذه النظرة للمرأة تشكل عائقاً يحد من تنمية قدراتها على الخلق والإبداع وتمنعها من الخوض في المجالات المتاحة لها، علاوة على ذلك فإن التوجيه الأكاديمي والمهني لا يأخذ بعين الاعتبار الاستعدادات والتطلعات الفردية، وإنما يرتكز في معظم الأحيان على فكرة متوارثة مفادها أن المرأة لا تعمل إلا بصفة انتقالية وثانوية، ومن ثم لا ضرورة لإعدادها وتدريبها فاعتبار النساء عاملات مؤقتات يحد من أهمية توجيههن التوجيه الذي يتلاءم مع قدراتهن واستعداداتهن، مما يؤدي إلى التميز بين التوجيه النظامي للبنين الذي يعدهم للانخراط في كافة الأعمال المهنية وتوجيه الفتيات في أعمال تتميز بسرعة التشبع وضيق مجال الترقية والتقدم.

أما الأعباء المنزلية فتشكل عائقاً آخر لانخراط المرأة في الحياة العملية فالمرأة تقوم بعمل لا يستهان به من حيث الوقت والكثافة لا سيما أن الزوج لا يشاركها في معظم الأحيان في المهام العائلية وبذلك لن تتمكن من استعادة بعض الوقت والقوة بحيث تصبح في وضع يؤهلها للحصول على مهنة ملائمة والإسهام

في التنمية الاجتماعية والاقتصادية. ومن بين العقبات التي تمنع المرأة من الانخراط في العمل عدم توفر التسهيلات والخدمات الاجتماعية (الحضانات للأطفال — المطاعم الخاصة — المواصلات) في أماكن العمل والتي من شأنها أن تعطي المرأة وقتاً أكبر يمكنها من الانخراط في مهنة مناسبة لا تتعارض مع مهامها العائلية. وأما التقاليد السائدة التي غالباً ما تعارض الاختلاط في مؤسسات التعليم والإعداد المهني أو وجود النساء مع الرجال في مواقع الإنتاج والعمل فهي تشكل عائقاً آخر يسهم في إبعاد المرأة عن الحياة العلمية، يضاف إلى ذلك نظرة المجتمع السلبية نحو العمل اليدوي وما ينجم عن ذلك من تأثير على العائلة في توجيه أبنائها ذكوراً وإناثاً نحو التعليم العام والجامعي بغية الحصول على وظائف مرموقة اجتماعياً، ويرجع ذلك إلى قلة الحوافز المادية لخريجي التعليم التقني والمهني وضعف فرص التقدم أمام التقنيين والعمال المهرة.

المرأة في المجتمع الجماهيري

إن المرأة في ليبيا تعرضت للاستعباد والقهر مثلها مثل جميع النساء في العالم وخاصة فترة الاحتلال الإيطالي للبلاد وحرمانها من جميع حقوقها وخاصة التعليم. وعند قيام الثورة في الفاتح 1969 ف فتحت أمام المرأة جميع المجالات التعليمية والخدمية وأصبح التعليم مجاناً للذكور والإناث وفتحت المدارس في جميع مناطق البلاد حيث تشير الإحصائيات إلى الأعداد الهائلة من الفتيات اللائي أتيحت لهن فرص التعليم حيث ارتفع عدد المدرسات ارتفاعاً ملحوظاً خلال السنوات الأخيرة فوصل العدد إلى 67646 مدرسة في جميع مراحل التعليم الأساسي (الابتدائي — الإعدادي) كما وصلت النسبة المئوية إلى 93 ٪ بقطاع التعليم الأساسي حيث يجري تأنيث هذه المرحلة.

وقد اضطر قطاع التعليم إلى إيقاف القبول بمعاهد المعلمات وتنظيم البرامج مع جامعات الجماهيرية لإعادة تأهيل المدرسات الزائدات عن الحاجة للاستفادة منهن في التدريس بالمرحلة المتوسطة (الثانوي) وما في مستواها. وفي قطاع العمل ومن خلال اهتمام الثورة بالانتفاع بجهد المجتمع، حيث نجد أن أساسية العمل في الجماهيرية العظمى تشجع المرأة على الإسهام في النشاط الاقتصادي بل وتؤكد على ذلك بصدور مجموعة من التشريعات المنظمة للعمل بما في ذلك عمل المرأة

حقوقها، ففي المادة (59) من قانون العمل نص صريح يقول لا يجوز تشغيل النساء في الأعمال الشاقة والخطيرة والمادة (96) من قانون العمل أيضاً تنص على أنه لا يجوز تشغيل النساء أكثر من(48) ساعة في الأسبوع بما في ذلك ساعات العمل الإضافية كما لا يجوز تشغيلهن فيما بين الساعة الثامنة مساء والسابعة صباحاً. والمادة (55) من قانون العمل وفي نطاق حماية الأمومة والطفولة تنص على أن للمرأة العاملة بمناسبة زواجها أو إنجابها للطفل الأول الحق في مكافأة تحسب على أساس أجر نصف شهر على كل سنة. أما المادة (23) من قانون الضمان الاجتماعي فقد قررت إجازة الحمل والوضع للمرأة العاملة أما المادة (23) فقد أكدت الحق الكامل للمرأة في المرتب كله ولمدة تصل في مجموعها إلى (3) شهور قبل وبعد الوضع.

وقانون الضمان الاجتماعي وفر أيضاً للمرأة منافع كثيرة منها إعادة التأهيل للمصابات والمرضى من النساء لمنحهن فرصاً جديدة للعمل والإنتاج، وكذلك قرار اللجنة الشعبية العامة رقم (461) لسنة 1985ف بشأن تشغيل المرأة العربية الليبية والقانون رقم (8) لسنة 1989 ف بشأن حق المرأة العربية الليبية في تولي الوظائف القضائية، وأيضاً قرار اللجنة الشعبية العامة رقم (852) لسنة 1989 ف بشأن تدريب المرأة وتأهيلها للعمل.

وقد نلاحظ حركة المرأة وممارستها لنشاطاتها وفق فلسفة الثورة في مختلف قطاعات الإنتاج والإدارة الشعبية لأن هذه القضية حسمت في أواخر عام 1975 ف عندما وضع لها دليل واضح المعالم تمثل في القانون رقم 106 الصادر عن مجلس قيادة الثورة في ذلك الوقت والذي ينص على أن المرأة في الجماهيرية مدعوة في سبيل القيام بدورها في المجتمع إلى تكوين تشكيلات ثورية بهدف تعبئة العناصر النسائية القادرة على العمل السياسي كما أنها مدعوة إلى تكوين الجمعيات النسائية بقصد العمل في المجالات الاجتماعية والثقافية. وقد تم وفقاً لهذا القانون تشكيل الاتحاد النسائي العام – المؤتمر النسائي العام يتولى مسؤوليات معالجة قضية المرأة بصورة منظمة وفق أسس وقواعد ومبادئ تتماشى وحركة المجتمع الذي يتحول كله من مجتمع متخلف إلى مجتمع متقدم ومتطور. وهكذا فإن ثورة الفاتح لم تنس أبداً تنوير المرأة لأنها تعتقد جازمة بأنها أقصر طريق لتنوير البيت والأسرة

وبالتالي إلى تنوير المجتمع. فالمرأة ضمن فلسفة الثورة يجب أن تأخذ مكانها في كل المجالات السياسية والاجتماعية والاقتصادية ومجالات العمل والإنتاج فقد اهتمت ثورة الفاتح من سبتمبر بالمرأة ودفعها لتأخذ مكانها في المجتمع، حيث أصبحت لا تخاف في اتخاذ القرار وفي تحمل مسؤولية التنفيذ وقد تجسد هذا المنطق حقيقة على أرض الواقع في نطاق التجربة الشعبية التي خاضتها جماهير الفاتح ولا تزال تمارسها، ففي إعلان قيام سلطة الشعب الصادر في 2 مارس 1977 ف في مدينة سبها وفي البند الرابع منه كان النص صراحة على أن الدفاع عن الوطن مسؤولية كل مواطن ومواطنة وعن طريق التدريب العام يتم تدريب الشعب وتسليحه.

وهذا ما قررته المؤتمرات الشعبية وصاغه مؤتمر الشعب العام في قراراته، فمسؤولية الدفاع عن الوطن يتحملها كل مواطن الرجل والمرأة وليس الرجل فقط، فالمرأة التي تمتعت بكل الحقوق الإنسانية في ظل الثورة أصبحت تمتلك السلطة والثروة جنباً إلى جنب مع الرجل، ومع استمرار ترشيد جماهير النساء تتسع الدائرة التي تنير للمرأة كل سبل العيش الكريم وتضمن لها كل حقوقها وتضعها في منزلة كريمة مع أخيها الرجل، تتقاسم معه شرف الجهاد وتحمل السلاح وتتلقى أرقى العلوم العسكرية وتتدرب على الصواريخ وعابرات الحدود وتنخرط في الكلية العسكرية للبنات هذه الكلية التي أنشئت لأول مرة على أرض الجماهيرية لتخرج الضابطات من الفتيات اللواتي سيدرب المرأة في المرافق الشعبية المختلفة. ومع احتفالات شعبنا بالعيد الحادي عشر لثورة الفاتح العظيمة ثم تخريج الدفعة الأولى من الفتيات الضابطات من الكلية العسكرية للبنات ومازالت الكلية العسكرية للبنات تسعى من أجل تخريج المزيد من الضابطات، وهذا العمل في حد ذاته تأكد من جانب الفتاة العربية الليبية على أنها قد وعت دورها ولم تعد كمّاً مهملاً أو سلعة تباع وتشترى بل أصبحت إنسانة قوية شجاعة تتحمل واجباتها القومية جنباً إلى جنب مع الرجل.

المرأة في الركن الاجتماعي للنظرية العالمية الثالثة

أفرد الكتاب الأخضر للمرأة جانباً هاماً باعتبارها تمثل قضية حضارية أسيء إليها على مر العصور والأزمنة فقد آن الأوان لإبراز الجوانب الجوهرية في هذه

القضية التي لم تستطع كل الحلول أن تصل إليها فأطروحات الركن الاجتماعي تضع الدليل الحضاري الجديد تحت تصرف البشرية كلها وتحت تصرف جماهير النساء في كل مناطق العالم حيث لا توجد فروق في الحقوق الإنسانية بين الرجل والمرأة والكبير والصغير ولكن المساواة ليست تامة بينهما فيما يجب أن يقوموا به من واجبات. إن تجاهل الفروق الطبيعية بين الرجل والمرأة والخلط بين أدوارهما اتجاه غير حضاري على الإطلاق ومضاد لنواميس الحياة ومهدم للحياة الإنسانية وسبب حقيقي في بؤس الحياة الاجتماعية للإنسان.

فالنظرية هنا تقدم طرفاً ريادياً جديداً لهذه القضية على أساس التساوي في الحقوق بين المرأة والرجل في الاعتبار الإنساني مع مراعاة الفروق بينهما، وهنا تكشف النظرية عن الدور المفروض الذي أريد للمرأة أن تلعبه وأن تمارسه وقد مارسته فعلاً وهو غير دورها الذي لا يتماشى وتكوينها الجسماني والبيولوجي، فالزج بالمرأة في أعمال تتعارض كلياً مع هذا التكوين أمر يعدّ إهانة صارخة وتحقيراً كاملاً للمرأة فالعمل يجب أن يوفره المجتمع لكل أفراده القادرين عليه والمحتاجين له رجالاً ونساءً ولكن على أن يعمل كل فرد في المجال الذي يناسبه وألا يضطر تحت العسف أن يعمل عملاً لا يناسبه.

ونبهت النظرية أيضاً المرأة إلى الأخطار التي تحيط بها من جراء المعتقدات الخاطئة التي توهمتها وعاشت في ظلها سنوات عديدة تعمل وتبذل جهداً فوق احتمالها معتقدة بأنها تمارس حقاً من حقوقها، ولكنها على العكس تماماً فهي ضحية لمجتمع جشع استغلالي استهان بها وأوهمها بأنها تتساوى مع الرجل في كل شئ وتحت هذا الشعار وهذه التسمية حطمت المجتمعات الاستغلالية ولا تزال تحطم دور المرأة ورسالتها في الحياة.

ويوضح الركن الاجتماعي هذه المسألة مع الحلول الكفيلة بالاحترام الكامل للمرأة حيث يذكر الركن الاجتماعي (أن المرأة التي يعتقد بما فيهم هي أنها تمارس العمل البدني بمحض إرادتها فهي ليست كذلك في حقيقة الحال إذ أنها لا تقوم بذلك إلا لأن المجتمع المادي القاسي وضعها في ظروف قاهرة دون أن تدري هي مباشرة، ولا سبيل لها إلا أن تخضع لظروف ذلك المجتمع، هي تعتقد أنها تعمل بحرية، إنها ليست حرة أمام قاعدة لا فرق بين الرجل والمرأة في كل شيء،

إن عبارة (في كل شيء) هي الخدعة الكبيرة للمرأة، وهي التي تحطم الظروف الملائمة والضرورية التي تكون حاجة للمرأة لابد أن تتمتع بها دون الرجل وفقاً لطبيعتها التي ترتبت عليها دوراً طبيعياً تؤديه في الحياة).

ومع الأطروحات الرائدة التي تبشرنا بانعتاق نهائي لكل البشرية، فالنظرية العالمية الثالثة واضحة المعالم. وتبقى قضية الالتزام الثوري من جانب قوة الثورة النسائية على أرض الفاتح العظيم أرض النظرية وأرض التطبيق لنشر أطروحات هذه النظرية بدعوة المرأة في أنحاء العالم إلى انتزاع حقوقها وتحطيم كل المعتقدات الخاطئة سواء تلك التي تعيق حركتها أو التي تبيح لها المحظورات التي ترسخت في الأذهان على أنها حرية ما بعدها حرية، وأفقدت المرأة أنوثتها، وجعلتها أيضاً مجرد سلعة تلهو بها شركات الاستغلال تجذب بواسطتها زبائن جدداً لبضائعها، فالمهمة خطيرة والقضية تحتاج إلى صدق كل الثوريين بتخليص المرأة من واقعنا السيئ ووضعها على الطريق السليم طريق الكرامة الإنسانية والحرية الحقيقية.

وقد جاءت الدعوة الجديدة من الأخ القائد معمر القذافي في لقائه الترشيدي برائدات التشكيلات الثورية بضرورة قيام حركة الراهبات الثوريات، جاءت من أجل الدفع بمسيرة المرأة خطوات قوية إلى الأمام عن طريق العمل الثوري والالتزام الحقيقي بفكر وأطروحات الكتاب الأخضر والمشاركة الفعلية في تثوير المرأة على الساحتين العربية والعالمية بحركة الراهبات الثوريات هي في حد ذاتها تعني الالتزام الكامل من جانب القوة الثورية في قطاعات المرأة بتحمل مسؤوليات التبشير بعصر الجماهير وحرية المرأة في كل مكان وانعتاقها من كافة القيود التي يفرضها عليها الرجل بحيث تستطيع أداء مهامها مع أخيها الرجل في الإنتاج والدفاع عن الوطن والمشاركة في القضايا الهامة التي ظلت المرأة بعيدة عنها بسبب ممارسات الرجل ضدها.

إن دعوة الترشيد والتحريض لقطاعات المرأة هي خطوة ثورية جديدة تستهدف خلق جيل ثوري جديد يتربى في كنف المرأة الثورية الملتزمة التي تحمل رسالة إنسانية عظيمة وهي رسالة التبشير بانبلاج عصر الجماهير وإحلال سلطة الشعب محل أنظمة الحكم الدكتاتورية.

وهكذا فإن المرأة وفق أطروحات النظرية العالمية الثالثة في ركنها الاجتماعي (الفصل الثالث من الكتاب الأخضر) هي الإنسان الذي ظل مضهداً ويجب أن يثور، وهي أيضاً وفق فلسفة حركة اللجان الثورية النسائية وحركة الراهبات الثوريات، المرأة الثورية الملتزمة الصادقة التي تتحمل جنباً إلى جنب مع أخيها الرجل مسؤوليات التبشير بالفكر الحضاري الجديد.

المراجع والمصادر

1. عبد الواحد مشعل، الأسرة والقرية ووضع المرأة في مجتمع متغير، رسالة دكتوراه، 1977 ف.
2. زينب زهري، صالح الزين، دراسات في علم الاجتماع، الأنثربولوجيا، الدار الجماهيرية للنشر والتوزيع والإعلان، الجماهيرية 1990 ف.
3. على الحوات، دراسات في التنمية الاجتماعية، مكتبة طرابلس العالمية طرابلس، 1994 ف.
4. الفرق العلمية شعبة المناهج العلمية، النظام الجماهيري، الجامعة المفتوحة، بدون تاريخ.
5. قضية المرأة، المركز العالمي لأبحاث ودراسات الكتاب الأخضر، لسنة 1985 ف.